طبق الاصل

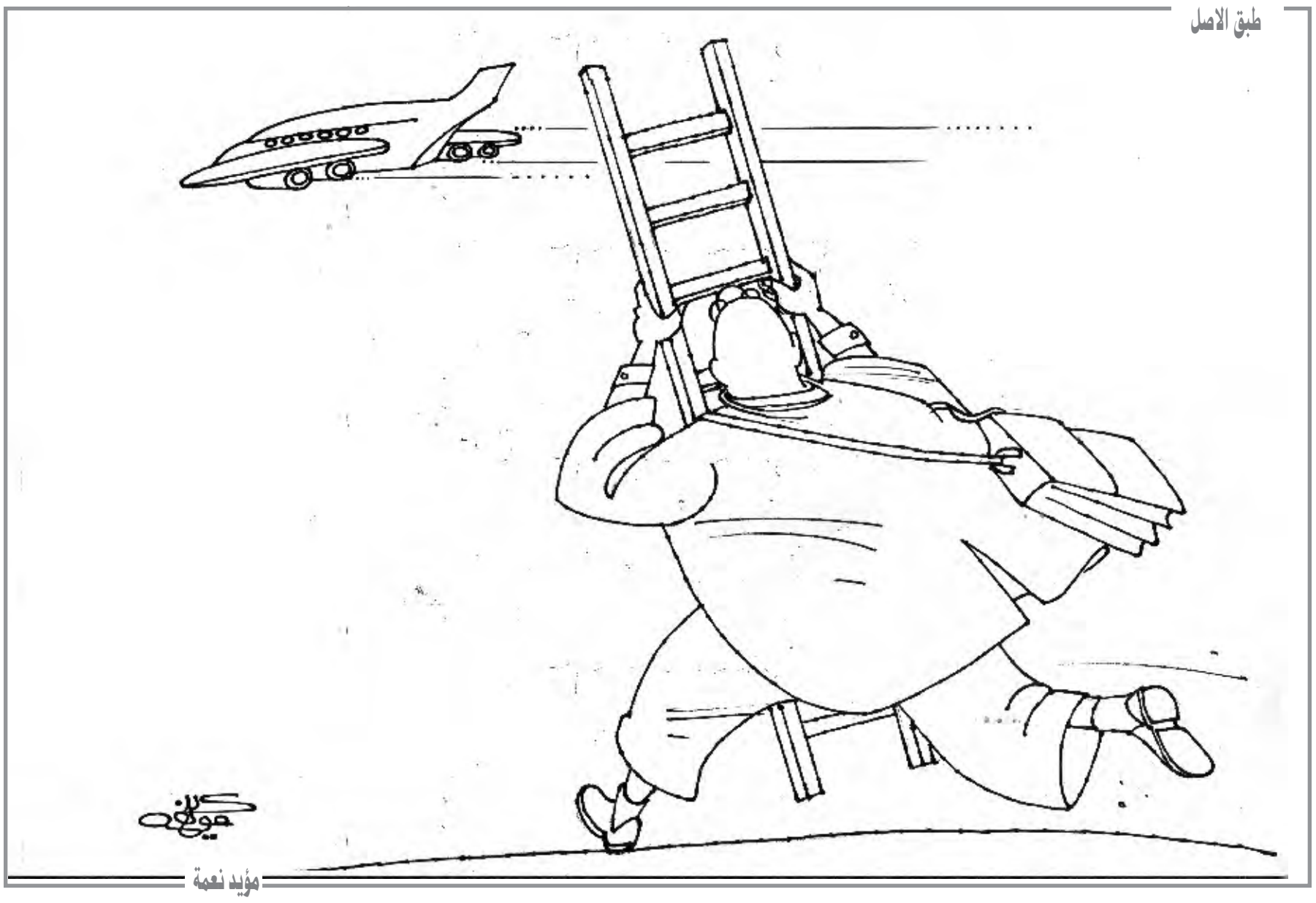

مؤيد نعمة

سلامة العقل و العمليات الانتحارية

بقلم : ريجارد كوهن
ترجمة : فاروق السعد

في عام ٢٠٠٢ اعترفت باني كنت في يوم ما اعتقد بان العملية الانتحارية قد تكون "وضع نهاية للذات". في وقتها، كنت اشير الى الانتفاضة الفلسطينية، التي تحولت الى عمليات انتحارية رغم ما يعرف عن الفلسطينيين بانهم علمانيون او مسلمون معتدلون. و لكن خلال شباط من ذلك العام، تجاوز عدد الانتحاريين ٩٠ منذ اتفاقية اوسلو عام١٩٩٣ . احدث عملية قامت بها فتاة هي وفاء ادريسي، التي كانت بعيدة عن التعصب الديني- مجرد انسان كان مصابا بالملل. ومنذ ذلك الحين اصبحت العمليات الانتحارية يومية الحدوث على نطاق العالم، موقعة مذابح لا يمكن تصورها بين الابرياء. يبدو ان العالم الاسلامي يضم حمقى . بالطبع، اننا لا نتحدث عن جميع العالم الاسلامي، بل مجرد قطاع منه و مجرد نسبة صغيرة من العالم الاسلامي. و لكن ارقام العراق لوحده هي مرعبة- نحو ٤٠٠ عملية انتحارية منذ الغزو الامريكي في اذار عام ,٢٠٠٣ و حتى لو تضمن العدد ترجيحا في عدد الاجانب- سعوديين بشكل خاص- الا انه سيكون عصيا على الادراك في ان يكون هنالك عدد كبير من الاشخاص الذين هم على استعداد لوضع حد لحياتهم، ناهيك عن حياة الاخرين، خصوصا الاطفال. في العالم الغربي، يشكل الانتحار لعنة. فغالبا ما نعزو الانتحار الى مرض عقلي- كآبة عميقة، على سبيل المثال- و محاولة نكرانه حتى لمن وصل المرض عنده الى منتهاه. و في العالم الغربي، ولا سيما في امريكا، فاننا معتادون على ان نعزو معتقداتنا الى آخرين. الكل يرغب بالديمقراطية. الكل يرغب بالجينز و موسيقى الروك. الكل يثمنون الحياة، خصوصا حياتهم. و مرة اخرى لقد تعلمنا ان معتقداتنا لا يشاطرنا بها بقية العالم. ان تفجيرات لندن على وجه الخصوص هي تذكير مرعب من ان الجبهة الاخيرة للجغرافية الثقافية هي العقل البشري. ان الانتحاريين المزعومين لم يتم تهريبهم الى بلادنا من العالم الاسلامي؛ فثلاثة من مجموع الاربعة كانوا قد ولدوا في بريطانيا و الاخر في جزر الكاريبي، في جامايكا. اثنان يمتلكان اطفالا. ليس منهم من تنطبق عليه المواصفات. و الان، على اية حال، انهم يكونون كذلك: مسلمين اوربيين. هنالك ١٥ مليون الى ٢٠ مليون منهم، أي نحو ٥٪ من سكان اوربا، ١٠ ٪ من سكان فرنسا. وهنالك ايام عصيبة مقبلة. في عصر التلفزيون، كل شيء تاريخي- خصوصا ان كان هناك رجل مهم في المشهد-ولكن في هذا الشهر كان هنالك حقا شيئ تاريخي، لو تمت ملاحظته على عجل، ذكرى سنوية: ٦٠ عاما على الاختبار الناجح للقنبلة النووية بالقرب من الاموكوردو. والشهر التالي، آب ١٩٤٥، دمرت المدينتان اليابانيتان هيروشيما و ناكازاكي. كانت هنالك، كما اعتقد، اسباب جيدة و كافية لاستخدام القنبلة- بعضها تستند على ، بسبب غياب التعبير الافضل، ما اطلق عليه الثقافة اليابانية. ان استخدام طياري كاميكازا الذين كانوا يصدمون طائراتهم عن قصد بالسفن الحربية الامريكية قد اوهن عزيمة امريكا. كذلك هو الحال مع التقليد العسكري الياباني حول عدم الاستسلام، حيث كانوا يقاتلون حرفيا حتى اخر رجل. و لكن الجيش الياباني لم يكن وحيدا. في آخر ايام معركة سايبام، عام ١٩٤٤، انتحر مئات المدنيين- البعض عن طريق القفز من اعلى منحدر- بدلا من الاستسلام لاحتلال الولايات المتحدة. بالنسبة الى الامريكان، هذه الاعمال و شبيهاتها مرعبة تماما وتحذير لما سيحدث في حالة غزو البر الياباني. مهد كل ذلك السبيل لاستخدام القنبلة النووية. و الان فاننا نواجه بالمثل عدوا آخر يبدو انه على وجه من الغرابة حتى انه قد لا يعتبر انساناً.. ان كلمات جورج بوش و توني بلير الرائعة ، اللذين يلتزمان كلاهما بالمباديء الانسانية، ستوضع على المحك. سيدعو بالتاكيد السياسيين الى موقف هجومي، تقييدات على الهجرة- شيء من المبدا الذي يقول انك مجرم الى ان تثبت براءتك تجاه الاقلية المسلمة. ستتم المطالبة باتخاذ اجراءات قاسية- ليس القنبلة النووية ، بالطبع، لان الحرب ضد الارهاب هي ليست حرباً على اراض، و لكن، كما يقول المثل،" مهما تطلب الامر". ان الشعب المرعوب و الغاضب يمكن ان يصبح قاسيا الى درجة كبيرة و غير منطقي. نحن في حالة حرب في العراق بسبب الهجمات الارهابية التي ليس لصدام حسين علاقة بها. لدينا الحق في ان نغضب. في مكان ما، في اوربا او الولايات المتحدة، يضع الانتحاريون خططهم. لا يمكننا الاعتقاد بغير ذلك. لقد هاجموا بالفعل نيويورك، واشنطن، لندن، مدريد، مرات ومرات في اسرائيل و من الناحية العملية يوميا في العراق. جميعهم مسلمون، ويبدون بالنسبة الى معظمنا بانهم فقدوا انسانيتهم. قد يكون الامر كذلك. و لكن الوضع سيكون من مصلحة الانتحاريين لو اننا فقدنا انسانيتنا بالمقابل.

عن : الواشنطن بوست

نهاية عصر القطب الواحد

بقلم : ريتشارد. هاس
ترجمة : فضيلة يزك

ريتشارد أن. هاس : رئيس هيئة العلاقات الخارجية ومؤلف كتاب "الفرصة المناسبة لأمريكا لتغيير مسار التاريخ" (الشؤون العامة، ٢٠٠٥)

حدثان يبدوان ظاهرياً ليس لهما صلة ببعضهما، هما: التفجيرات الأخيرة في لندن واعلان الصين انها ستضيف محادثات تهدف إلى حل أزمة كوريا الشمالية النووية في أواخر تموز. لكن الحدثين في حقيقة الأمر لهما صلة وثيقة ببعضهما، فهما يمثلان الانهيار المفاجيء لعصر أحادية القطب.

كان يعتقد بشكل واسع ان عصر أحادية القطب بدأ في تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ . أي في ١١/٩ . يوم انهار جدار برلين، والمنطق واضح هنا : فمع نهاية الحرب الباردة وانهيار أحد القطبين الذي تلاها، لابد من بقاء قوة عظمى واحدة فقط في العالم.

وما يعزز هذا الأحساس هو حقيقة ان الولايات المتحدة قوة لا تضاهيها قوة ، قوة فوق الجميع، فهي قوة عسكرية كما لمسنا ذلك في أحداث الكويت وكوسوفو وأفغانستان، وفي مناطق أخرى من العالم. إضافة إلى انها قوة اقتصادية وسياسية وثقافية. فالصدارة الأمريكية حقيقية ، والولايات المتحدة هي الأولى بشكل واضح بين دول لا توازيها في القوة والإمكانات.

ان وجهة النظر هذه يمكن ادراكها لكن من خلال التركيز كثيراً على انهيار عصر تأثير منطقة جغرافية واحدة في الحياة السياسية في العالم، مع ان المراقبين يتغافلون عن حلول عصر أخر إلا وهو عصر العولمة. ومع هذا التحول حدث تحول نموذجي أخر. فالمنافسة والخلاف بين القوى الكبرى التي وضعت لها ديناميكية تاريخية أساسية لعدة قرون ، حل محلها وبشكل مفاجيء عالم فيه التهديد الأساسي للولايات المتحدة ليس القوة المنافسة لها بل الاضطرابات العالمية والخوف من زوال دولتها: بالإرهاب وانتشار الأسلحة النووية ومبدأ حماية التجارة وتغير المناخ وأنتشار الأمراض المعدية. وليس هذا فقط، بل هناك أمثلة أخرى كثيرة تعزز ما حدث في الحادي عشر من أيلول، ليس ما حدث في لندن فقط ويمكن ان يحدث أو من المحتمل انه سيحدث هنا في الولايات المتحدة . وجميعها علامات تدل على إمكانية تعرض الأميركان إلى اعمال ارهابية، ذلك الجانب المظلم من ظاهرة العولمة. ان أمريكا لا تستطيع وحدها مواجهة التهديدات الأرهابية. والأمر يتطلب مشاركة الأجهزة الأستخباراتية لدول الأخرى للتنسيق بهدف تنفيذ القانون والتعاون لحفظ أمن البلاد، والتأكد من عدم أخفاق الدول في تحقيق امنها واستعادته متى ما عملت بهذا الأتجاه، وكذلك العمل المشترك من أجل أصلاح المجتمعات العربية.

ومثال على ذلك تحدي كوريا الشمالية ومحاولة امتلاكها الأسلحة النووية. فأميركا لا تستطيع فرض قوتها على كوريا الشمالية لتجعلها تتخلى عن المواد النووية التي بحوزتها، لكنها تحاول استخدام وسائل اخرى لتغيير النظام في كوريا الشمالية دون غزوها أو احتلالها بشكل يماثل ما فعلت في العراق. لكنها، وبسبب ما حدث في العراق قللت من استخدام الوسائل العسكرية في تنفيذ مثل هذه السياسة. وحتى ان امتلكت الولايات المتحدة مثل هذه الوسائل، فهي ترغب في التنسيق مع المقاومة في كوريا الجنوبية واليابان والصين.

هنا تكمن أهمية اعلان الصين انها ستضيف المحادثات. فالصين لديها اسباب عديدة لكبح جماح كوريا الشمالية خشية ان تفعل اليابان وكوريا الجنوبية ما يحلو لهما ويقوما بتطوير برنامجهما التسليحي النووي. وللصين أيضاً أساليبها في التأثير على كوريا الشمالية لأن حصة الأسد مما يدخل ويخرج من البلد يمر من خلالها.

في الأسابيع والأشهر القادمة، سترغب الإدارة الإميركية بالتخلي عن امنيتها بان يختفي نظام كوريا الشمالية من الوجود، بدلاً من ان تلجأ إلى تقديم ضمانات امنية وتنازلات دبلوماسية ومنافع اقتصادية لكوريا الشمالية. واقناع الصين واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا بأن هذه التنازلات يجب ان تستند أساساً الى تخلي كوريا الشمالية عن برنامجها التسليحي.

ان اتباع الأسلوب نفسه في الدبلوماسية المتعددة الأطراف سيكون مطلوباً إذا كانت أيران ستوقف برنامجها النووي. أو إذا كان العالم يأمل في توسيع تجارته وضمان العمل بمبدأ الحماية في الخليج، أو التعامل بشكل جاد مع بعض الظواهر مثل مرضى السرطان والإيدز وتغير مناخ الأرض ، فهذه التحديات العالمية تتطلب حلولاً جماعية .

كانت نتيجة السياسة الأساسية في أنهاء عصر أحادية القطب ظهور سياسة احادية الجانب ولم تكن اختياراً لسياسة خارجية جادة أو داعمة للولايات المتحدة . السؤال الجوهري هو ، أي شكل من أشكال تعددية الأطراف سيظهر ؟ متى سنلجأ إلى الأمم المتحدة ؟ ومتى نلجأ إلى المنظمات الاقليمية او مجموعات الاتصال الأقل شمولية؟(مثل تلك التي تتعامل مع كوريا الشمالية) ؟

من غير الممكن إيجاد رد عالمي على هذا السؤال . إذ يفترض أن تكيل الدبلوماسية بشكل حتمي بمكاييل مختلفة. فهذه الدبلوماسية ستساعد إذا عقدت واشنطن مشاورات مع باقي دول العالم وكانت مشاورات حقيقية وليس مجرد جهود تدعم سياسة مقررة مسبقاً. فأي قرار مؤثر في أطراف رسمية متعددة يجب أن يؤخذ به فقط عندما يكون ضرورياً وحقيقياً . وعندما تفكر الولايات المتحدة في انتهاك حرمة أنظمة المجتمع الدولي ، ينبغي عليها أن تنظر إلى المنظمات الاقليمية ذات الصلة. أو الأمم المتحدة في المقام الأول.

تبقى الزعامة الأمريكية هي الزعامة الحقيقية، ببساطة ليس بسبب امتلاكها امكانات كثيرة مؤثرة في أجراء تطورات عالمية، بل أيضاً بسبب ان العالم غير قادر على تنظيم نفسه بشكل فاعل دون مشاركة امريكا. لكن الزعامة تتطلب وجود اتباع ، الشيء الذي لا يمكن حدوثه إلا بأتباع سياسة خارجية تسعى الى الحصول على اتفاق الجميع على مبادئها وانظمتها في العلاقات الدولية وطريقتها في استخدام القوة لفرض هذه المبادئ والأنظمة عندما يكون هناك أي انتهاك لها.

عن/ نيويورك تايمز

نظام أنقرة والاقليات المسيحية

صفحة منسية في التاريخ التركي

ما دامت تركيا مصممة على الانضمام الى الاتحاد الأوربي ، فهناك من يقول هل ستتم مساءلتها عن معاملتها للكلدوآشوريين السريان الذين تعرضوا للابادة الجماعية في عام ١٩١٥ ؟ وهو الموضوع الذي تناوله الكاتب/ جوزيف اليكوران ، في كتاب صدر حديثا وكانت هذه المجموعة الكلدوآشوريون السريانية موضوع تقص وتحقيق قام به مقرر الامم المتحدة حول حرية الدين والمعتقد (عبد الفتاح عمور) ،

بقلم : جوزيف يعقوب
ترجمة : زينب محمد

وقدم تقريره في الخامس والعشرين من تشرين الاول في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للامم المتحدة حول حرية الدين والمعتقد في تركيا. وفي الحقيقة بدأ عبد الفتاح عمور في اطار تفويضه حول حرية الدين والمعتقد مهمته في تركيا من الثلاثين من تشرين الثاني وحتى التاسع من كانون الاول عام ١٩٩٩، ويقوم تقريره على دراسة السياسة والقانون التركي في مجال حرية الدين والمعتقد وكذلك حول وضع المجموعات غير المسلمة من الكلدواشوريين السريان واستنتج منها ان السلطات التركية لم تكن تعترف بالسريان كاقلية مشمولة باتفاقية (لوزان) المبرمة في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٣ على الرغم من وجودهم التاريخي في البلاد، ولاحظ ايضاً غياب وضع الشخص المعنوي لهذه المجموع، وفيما يتعلق برجال الدين في هذه المجموعة فانها لا تمتلك دورات تاهيلية مما يفرز مشكلة خطيرة فعند شيخوخة رجل الدين، تمنع السلطات الدينية استبداله باي رجل دين ياتي من الخارج، وكتب مقرر الامم المتحدة بهذا الشان يقول: " ان مثل هذا الوضع يطرح التساؤل حول بقاء الهوية الدينية لهذه المجموعة بسبب الانقراض التدريجي لرجال الدين فيها، اما اماكن العبادة في جنوب شرق تركيا/ منطقة برج عابدين، فقد فرضت السلطات التركية القيود على اعادة تجديد الكنائس والاديرة وكتب مقرر الامم المتحدة يقول: " انه تدخل تمارسه السلطات التركية على اساس النزعة الوطنية في رفض الاقليات المسيحية بوجه خاص". ويطرح التقرير ايضاً مشكلة مصادرة اماكن العبادة من قبل الادارة العامة للمؤسسات وتحويلها الى جوامع احياناً. على يد الادارة نفسها، ففي اسطنبول لا يستفيد السريان الا من كنيسة واحدة، وظلت الطلبات التي قدمها ممثلو السريان الى السلطات بمن فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بلا صدى، اما الممتلكات الاخرى فان السريان محرومون من المؤسسات الاجتماعية والصحية والخيرية لان السلطات التركية تحظر عليهم فتح مؤسسات خاصة بهم وترد طلباتهم في الاغلب، وكذلك الحال بالنسبة لفتح المدارس الخاصة بهم. واشار مقرر الامم المتحدة كذلك الى المشكلات التي يواجهونها والمتعلقة بالدروس الدينة والإخلاقية في المدارس العامة. إن وضع السريان يبدو مثيراً للقلق والاهتمام بسبب رحيلهم الجماعي عن منطقة سكناهم جنوب شرق تركيا، وبحسب ما يراه ممثلو السريان فان هذه الهجرة الجماعية تفسرها عوامل دينية وسياسية ولا سيما بسبب سياسة التتريك الوطنية، وعدم الاعتراف بالخصوصية الدينية والثقافية للسريان، وحظر اللغة الأرمينية، وحظر المؤسسات الاجتماعية والمدرسية وتتريك اسماء القرى السريانية، كذلك الاسماء والالقاب السريانية. ويضاف الى ذلك كله ضغط المجتمع بصورة عامة وبخاصة في جنوب شرق تركيا الذي لا يقبل الشعب السرياني اذ يعتبر انه لا يتطابق والشعار الوطني (امة واحدة، عرق واحد، وثقافة واحدة) وجاء في التقرير ايضاً ان بعض السلطات المحلية تلتزم بمثل هذا الموقف لسوء الحظ والذي يظهر رفضه لهذه المجموعة تحت اشكال مختلفة يعاقب ، واشار المقرر الى الطلب الذي قدمه ممثلو السريان لاعتبارهم مواطنين آتراكاً وليس اجانب. وفي خاتمة تقريره في توصياته المتعلقة بالاقليات غير المسلمة باستثناء الحالة الخاصة للاقلية اليهودية، قال ان وضعهم يثير مشكلة وفقاً لمبادئ التسامح وعدم التمييز، وهذا ناجم عن نتائج سياسة الدولة التركية العلمانية والوطنية. فالوطنية تبدو هناك غير متسامحة وتمييزيه تجاه الاقليات المسيحية، ان هذا الشكل الخاص في الوطنية اشبع ليس فقط مؤسسات الدولة بل وايضاً المجتمع الذي اكمل رسالة الاقصاء تجاه اقليات تركيا، وادت هذه السياسات الى الهجرة الجماعية للعديد من اعضاء هذه الاقليات التركية.

وصاغ مقرر الامم المتحدة حصيلة مهمة تضم كل عناصر التعسف والتمييز تجاه هذه المجموعة ومما جاء فيه: ان ما يتعلق بالسريان وبالمجموعة الآشورية الكلدانية كلها فانها تأفل بشكل تدريجي وتضم هذه المجموعة بالدرجة الاولى، جميع المشاكل ومنها عدم الاعتراف بها كأقلية وهي محرومة من بنود اتفاقية لوزان برغم وجودها القديم الذي يرقى الى قرون في تركيا، وغياب الشخصية القانونية، وحرمانها من حقها في المؤسسات المدرسية والاجتماعية والصحية والخيرية الخاصة بها ومن الدورات التعليمية الدينية، ومصادرة دور العبادة الخاصة بها او وضع العراقيل امام تجديدها، ومنع بناء دور جديدة للعبادة، وفضلاً عن ذلك رفع التعليم الديني السرياني حتى داخل كنائسها واديرتها وتجاهل طلبات اعفائها من دروس الثقافة الدينية في المدارس العامة، وتفسر كل هذه العقبات سياسة التتريك وعدم الاعتراف بالخصوصية الدينية والثقافية للمجموعة الاشورية- الكلدانية. يضاف الى ذلك كله تأثير الصراع المسلح بين السلطات التركية والحركات الكردية التي دفعت بالآشوريين الكلدان في جنوب شرق تركيا الى الهجرة الجماعية بسبب اجواء الرعب كالهجمات، والاغتيالات، والاختطاف، والاعتناق القسري للاسلام..الخ، وفي نهاية تقريره قال: من الضروري ايضاً الاشارة الى رفض المجتمع لهذه الاقلية والسلطات المحلية بعامة وعدم تسامحه مع اية اقلية هو احد اثار سياسة التتريك التافهة هذه، لقد اثار هذا الوضع في شرق تركيا اصداء في اسطنبول المكان الاساس للهجرة الاشورية الكلدانية واخيراً يشعر الاشور الكلدان بان تركيا تعاملهم كاجانب ويتركون تركيا تدريجيا على امل الاحتفاظ بهويتهم الثقافية والدينية ولعودة العلاقات بين تركيا والاتحاد الاوربي، فان على تركيا ادخال الديمقراطية ومنح ضمانة للتنوع الثقافي واعطاء جميع المواطنين حقوقهم الثقافية والاعتراف بالاقليات الدينية، وتحسين الوضع في مناطق جنوب شرق تركيا لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين.